

سمير صرّاص

التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية "السور الواقي"

إن محاولة تقويم نتائج عملية "السور الواقي"، العملية العسكرية الكبرى التي شنتها إسرائيل ضد مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في 28 آذار/مارس 2002، والتي لا تزال مستمرة بوتائر متعددة، لا بد من أن تنطلق من تحديد الأهداف التي رسمت لهذه العملية. فقد كان لها أهداف معلنة اختزلت في عنوان عريض هو "تدمير البنية التحتية للإرهاب" وعزل الرئيس عرفات، فيما وصف بأنه مرحلة أولى سيكون لها ما يتبعها. كما كان لها أهداف لم تعلن، لكنها بدت واضحة من الطابع الذي اتخذته، وفي مقدمها تدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونسف المقومات التي يستند إليها مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي تقويم النتائج أيضاً، لا يمكن فصل هذه العملية عن سياق الانتفاضة والمواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية المستمرة منذ 28 أيلول/سبتمبر 2000 حتى الآن، والتي كان لها، ولا يزال، نتائج متراكمة بعيدة الأثر في الجانبين.

على الصعيد السياسي، ما زالت نتائج هذه العملية، التي لم تنته عسكرياً، غير متبلورة، ولم تترجم بعد إلى اتفاقات، أو إلى حقائق سياسية نهائية ومحددة المعالم. إنها لم تغير بعد الواقع السياسي في فلسطين، ولم تغير حقائق الصراع الأساسية. نحن إذناً أمام مواجهة لم تنته عسكرياً ولا تزال في أوجها سياسياً، أي أنها مفتوحة على شتى الاحتمالات. ولذا يجب التعامل مع نتائجها الراهنة بكثير من التحفظ.

تشكل الرؤية الإسرائيلية لنتائج العملية في مقابل أهدافها ركناً مهماً في أي تقويم. ماذا حققت لإسرائيل، وهل كانت مجدية أصلاً؟ كيف كانت تفاعلاتها داخل المجتمع الإسرائيلي، وهل أقنعت الإسرائيليين بأن القوة العسكرية الفظة قادرة على سحق المقاومة الفلسطينية؟ كيف يرون نتائجها السياسية، وهل شقت الطريق أمام الحل السياسي الذي تسعى إسرائيل لفرضه؟ ما هو هذا الحل، وهل تغيرت نظرة الإسرائيليين إلى التسوية السياسية في ضوء المواجهة الطويلة؟ وأخيراً، ما هو ميزان الربح والخسارة في هذه المواجهة المحترمة منذ نحو واحد وعشرين شهراً، والتي شكلت

حملة "السور الواقى" ذروة لها؟

تدمير بنية المقاومة

على صعيد الأهداف المعلنة، أي القضاء على ما وصف بـ "البنية التحتية للإرهاب"، لا يكاد يجد القارئ في كل ما كتب عن هذه الحملة في الصحافة الإسرائيلية رأياً يقول إنها حققت هدفها. بل إن معظم الآراء يذهب إلى أنها، في أحسن الأحوال، حققت نتائج متواضعة، وفي الوقت نفسه زادت في دوافع المقاومة والانتقام لدى الفلسطينيين.

بعد بضعة أيام من إعلان انتهاء الحملة رسمياً، كتب المعلق العسكري في صحيفة "هآرتس"، رؤوفين بدهتسور، تقويماً أولياً لها قال فيه: "يبين تحليل نتائج الحملة أنها، خلافاً للطريقة التي تصوّر بها، ليست نجاحاً عسكرياً باهراً. فإذا كان الهدف من القتال، كما أعلن في بدايته، 'قطع دابر' الإرهاب، فقد تبين أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه. إن الضباط أنفسهم الذين ادعوا مراراً وتكراراً أن تصفية الإرهاب أمر ممكن شرط أن يتاح للجيش الإسرائيلي استخدام قوته في المناطق (أ) بشكل مكثف، بدأوا يغيرون لهجتهم. لقد كفّوا عن الحديث عن القضاء على الإرهاب، وأخذوا يعترفون بأن ما يمكن فعله فقط هو محاولة تقليص حجمه."⁽¹⁾

مثل هذه الآراء نُشر بصورة مكثفة، وخصوصاً في ضوء تجدد العمليات الاستشهادية داخل المدن الإسرائيلية، بعد نحو شهر من إعلان انتهاء الحملة. وفي هذا الصدد يقول الكاتب الصحفي يوئيل ماركوس: "بعد شهر من انسحاب القوات، يتبين أن بنية الإرهاب لم تقوض. وعلى الرغم من الدمار الواسع فقد خرج زعماء السلطة وقادة التنظيمات الإرهابية منها سالمين معافين في معظمهم [...] ومع انتهاء حملة السور الواقى، وكنتيجة لها، ازدادت دوافع الفلسطينيين إلى الانتقام. لقد تطورت أساليبهم وتضاعفت جرأتهم. إن استراتيجيا الإرهاب لا تزال مستمرة...."⁽²⁾

ظهرت تقويمات مشابهة أيضاً في صحف اليمين. ومع أن بعضها أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي تمكن من "تقويض" التنظيمات الفلسطينية، إلا إنه أكد في الوقت نفسه أن تلك التنظيمات تمكنت، خلال فترة قياسية، من إعادة تنظيم أنفسها واستئناف العمليات الاستشهادية. ومن هذه التقويمات مقالة للكاتب الصحفي فيليكس فريش، استهلها بالإشارة إلى أن التنظيمات الفلسطينية استطاعت، بعد شهر من انتهاء عملية "السور الواقى"، القيام بأربع عمليات استشهادية خلال أربعة أيام. وأضاف: "إن التوقع المتشائم لوزير الدفاع، الذي قال إن المنظمات الإرهابية سترمم

قدراتها مجدداً خلال شهر، نراه الآن يتحقق. كما يشهد القبض على ما يزيد على 25 انتحارياً وانتحارية منذ انتهاء العملية، والكشف في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست عن وجود خطط لعمليات [فلسطينية] ضخمة، على أن الإرهاب الفلسطيني تمكن من ترميم نفسه.⁽³⁾

وأخذ الكثير من الكتابات الصحافية يعبر عن وجهات نظر وقناعات جديدة فحواها أن ما يسمى البنية التحتية للإرهاب ليس بنية مادية يمكن تدميرها بعملية عسكرية، وإنما هو بنية معنوية كامنة في وجدان كل فلسطيني. واستشهد كاتب المقالة المشار إليها آنفاً بتصريح لمرجع أممي رفيع المستوى قال فيه: "البنية التحتية للإرهاب في المناطق [المحتلة] هي جميع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و50 عاماً. وقد اعتقلنا ما نسبته 0.5% منهم."⁽⁴⁾ وذهب كاتب آخر، بن كسبيت، إلى أن إحدى نتائج العملية ستكون "إثارة الشعب الفلسطيني ضدنا بحيث يتحول كله إلى انتحاري محتمل، متحمس للموت والقتل."⁽⁵⁾

وإذا كان الشعب الإسرائيلي، في أغلبه، وقف وراء شارون وأيد حملته العسكرية بحماسة، متوهماً أنها ستجلب له الأمن الذي وعده به، إلا إن عدداً من الكتاب والصحافيين بدأ يطرح تساؤلات مهمة في ضوء استئناف العمليات الاستشهادية. ومن المقالات اللافتة، التي نشرت في هذا السياق، مقالة كتبها جدعون ليفي في صحيفة "هآرتس"، أشار في بدايتها إلى أن تجدد العمليات الاستشهادية في المدن الإسرائيلية هو "تصعيد يجعل إنجازات حملة السور الواقية خالية من أي مضمون." وأضاف: "لا أحد يطرح السؤال: لماذا قمنا بشن العملية إذا كنا حصلنا في نهايتها على ما كان موجوداً في بدايتها، وماذا في إمكاننا أن نفعل غير ذلك؟ إن إسرائيل تواصل النظر إلى العمليات على أنها كارثة طبيعية ليس هناك ما نفعله تجاهها إلا المزيد من الردود العقيمة، والمزيد من عمليات التخندق والتحصن المحدودة النجاعة. ما كان سوف يكون: عملية أخرى، أو عمليتان أخريان، وتشن إسرائيل 'عملية السور الواقية رقم (2)'، وهذه المرة في غزة. وبعدها، كما يجوز لنا أن نتكهن، ستأتي أيضاً العملية الثالثة، التي ستكون أوسع من سابقتها. والحلقة المفرغة من العمليات التفجيرية - الحملات العسكرية - العمليات التفجيرية لن تنكسر أبداً."⁽⁶⁾

كما تضمنت مقالة جدعون ليفي دعوة للمجتمع الإسرائيلي إلى إعادة النظر في جدوى الحل العسكري الذي حاول شارون تطبيقه: "إن طريق القوة قد استنفد حتى نهايته، وسيكون من الصعب على إسرائيل أن تزيد، بدرجة مهمة، في مقدار القوة التي استخدمتها حتى الآن. القوة لن تحقق إنجازات فعلية طويلة الأمد، ولا أحد يتساءل إزاء

إرهاب يصعد أساليبه الفتاكة، عما إذا كان هذا الطريق خطأً من أساسه.”⁽⁷⁾

إسقاط السلطة الفلسطينية

شكل عزل الرئيس ياسر عرفات في مقر الرئاسة في رام الله تصعيداً خطراً في الحصار الطويل الذي فرض عليه منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر 2001. وكان منعه من مغادرة رام الله إلى باقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، أو إلى خارج الأراضي المحتلة، جزءاً من سياسة منسقة هدفت إلى تقويض سلطته فلسطينياً ودولياً، ودفعه إلى مغادرة الأراضي المحتلة أو نفيه عنها، وربما اغتياله، وفق بعض السيناريوهات. ومن الواضح أن التخلص من الرئيس عرفات كان في طليعة أهداف شارون السياسية منذ توليه السلطة في آذار/مارس 2001. وقد عمل بدأب ومنهجية متناهيين على محاولة زعزعة مكانته وتقويض صفته الشرعية والتمثيلية. وقاد حملة لا هوادة فيها للربط بينه وبين ما يسمى الإرهاب، وتحميله المسؤولية المباشرة عنه. وطبعاً لم يكن الرئيس وحده هو المستهدف، بل هدفت هذه السياسة أيضاً إلى إسقاط السلطة الوطنية الفلسطينية بكاملها، وإلغاء شرعيتها، ونسف الأساس الذي قامت عليه باعتبارها سلطة وطنية على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لم تنجح حملة شارون العسكرية في تحقيق هذا الهدف. واعتبر عدد كثير من الكتاب والمعلقين الصحافيين الإسرائيليين أن إدراج عزل الرئيس عرفات ضمن الأهداف الرئيسية للحملة كان خطأً أساسياً أدى إلى إرباكها وتبديد إنجازاتها. وفي هذا الصدد كتب يوثيل ماركوس: ”أدى [السعي لـ] عزل عرفات وتدمير البنية التحتية للسلطة إلى نتيجة معاكسة لأهداف شارون. فبدلاً من أن يسقط عرفات ارتفعت مكانته أضعافاً مضاعفة، وأصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن عزله من جهة، وتدمير السلطة من جهة أخرى، جعلنا مطالبتنا الفلسطينيين بمكافحة الإرهاب ولجمه مسألة غير واردة.”⁽⁸⁾

وعن تداعيات عزل الرئيس عرفات دولياً وعربياً، كتب عوزي بنزيمان: ”تبين، بعد فوات الأوان، أن إصرار شارون على عزل عرفات في مبنى المقاطعة أربك حملة السور الواقية وأضرّ بمكانة إسرائيل الدولية. فقد أدى وضع عرفات المحاصر إلى تركيز أنظار العالم عليه، وأثار موجات من الاضطرابات في مصر والأردن ودول عربية أخرى، ورفع مكانته في نظر أبناء شعبه إلى درجة التقديس.”⁽⁹⁾

إذاً، أدى حصار الرئيس عرفات إلى نتيجة معاكسة، واضطر شارون بفعل ضغوط إقليمية ودولية إلى التراجع عن خطته الأولى ووضع خطة بديلة. وإلى أن تتبين نتيجة

الخطة الجديدة، يبقى مما لا شك فيه أن تغيير الخطط العسكرية أو السياسية في خضم المواجهات يعدّ ضرباً من الفشل.

تتلخص خطة شارون الجديدة، كما وصفها الكاتب الصحفي أمير أوران، في "منح الأولوية لإقامة 'السلطة الثانية' - وهي نسخة معدّلة عن السلطة الفلسطينية؛ أي فك وتركيب بدلاً من التقويض." (10) وترمي هذه الخطة إلى تحييد نفوذ الرئيس عرفات، والضغط على السلطة تحت شعار الإصلاحات من أجل إحداث تغييرات في بنيتها وسياستها تجعلها قابلة للاستجابة للشروط والإملاءات الإسرائيلية، أي لإعادة صوغ النظام السياسي الفلسطيني بحيث يكون تحت سيطرة إسرائيل. ووضع شارون تنفيذ هذا المطلب شرطاً للانتقال من المواجهة العسكرية إلى العملية السياسية. وقد شرح المعلق الصحفي عوزي بنزيمان بعض تفاصيل هذه الخطة بقوله إن الانتقال إلى المسار السياسي "سيكون مرهوناً بإحداث تغييرات بعيدة المدى في بنية السلطة الفلسطينية وأساليب الحكم المتبعة فيها. وبحسب تصور شارون المعدّل، يتعين على السلطة إحداث إصلاح شامل يقود إلى انتهاج الديمقراطية في حكمها، وإلى الشفافية فيما يتعلق بحركة الأموال التي تمر عبرها، وإلى توحيد أجهزة الأمن الخاضعة لها." (11) ورأى بنزيمان أن الهدف الحقيقي لهذه الخطة هو "تجنب اتخاذ قرارات حاسمة مؤلمة بشأن مستقبل المناطق"، وأن موقف شارون الجديد يبدو "استمراراً لهوس مطاردة عرفات"، وتساءل عن مغزى مطالب شارون هذه، إن لم يكن "محاولة جديدة لاقتلاع نفوذ الزعيم الفلسطيني وتحويله إلى رئيس محنّط." (12)

من الواضح، إذاً، أن التكتيك الذي يتبعه شارون يرمي إلى تغيير السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وإلى تأجيل استحقاق الحل السياسي إلى أطول فترة ممكنة من جهة أخرى. ولذا نراه يزيد في شروطه ويصعد مطالبه يوماً بعد يوم. وعلى سبيل المثال، أضاف خلال زيارة قام بها نائب وزير الخارجية الأميركي، وليام بيرنز، للقدس في نهاية أيار/مايو الماضي، إلى شروطه السابقة شروطاً جديدة، مدعياً أن التقدم نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين غير ممكن ما دام عرفات على رأس السلطة، (13) وأن تنفيذ الإصلاحات غير ممكن ما دام عرفات في الحكم. (14)

الأهداف السياسية

تكمن الخطورة الكبرى لحملة "السور الواقعي" في هدفها السياسي، الذي يمكن إيجازه بمحاولة تغيير المعادلة السياسية التي قام عليها اتفاق أوسلو، وإيجاد واقع سياسي جديد في الأراضي المحتلة يمهد الأرضية لتنفيذ مخططات اليمين المتطرف

الذي يحكم إسرائيل الآن. إن هدف إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء يتطلب، أول ما يتطلب، خفض سقف التطلعات الوطنية الفلسطينية عبر هدم كل مقومات الصمود الفلسطيني، وفي الدرجة الأولى تدمير الوعي الفلسطيني المقاوم. لهذا السبب اتخذت الحملة هذا الطابع الشامل الشرس، مستهدفة ضرب القواعد السياسية والاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية، وتركيع المجتمع الفلسطيني برمته. ويتم تنفيذ الهدف السياسي للحملة على الأرض، من دون إعلانه رسمياً. ويمكن الاستنتاج أن الحملة ستستمر إلى أجل طويل، وأنها لا تزال في أول الطريق.

ما تحاول الحملة تحقيقه على الأرض هو إلغاء خريطة اتفاق أوسلو للضفة الغربية، التي جرى فيها تقسيم الضفة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وإخضاعها كلها لسيطرة عسكرية إسرائيلية مباشرة تمهيداً لإلغاء اتفاق أوسلو كأمر واقع. وقد تحدث بعض المصادر الإسرائيلية عن هذا الهدف بصراحة بينما كانت حملة "السور الواقى" في ذروتها: "يعتزم الجيش الإسرائيلي مواصلة عملياته في عمق أراضي السلطة، حتى بعد انسحاب قواته. والنموذج المفضل لذلك جرى تبنيه منذ الآن في جزء من القطاعات، وهو تشويه الفارق بين المناطق (أ) والمناطق (ب) بصورة مطلقة. وبعبارة أخرى: عندما تتوفر لدى الجيش الإسرائيلي معلومات دقيقة عن استعدادات فلسطينية للقيام بعمليات تفجيرية سيدخل - أيضاً إلى قلب المدن - لاعتقال المتورطين [...] إن عمليات دخول الجيش السابقة، التي أضعفت بالتدرج معارضة السلطة لها، وعودت المجتمع الدولي أيضاً عليها، ستيسر أمر عمليات الدخول في المستقبل."⁽¹⁵⁾

إن استمرار الحملة العسكرية ضد الأراضي المحتلة ضروري أيضاً، من وجهة نظر شارون، لضمان استمرار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي فيها وتوسيعه، ولرسم خريطة جديدة تحوّل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة لا يوجد بينها اتصال جغرافي، وبالتالي إزالة إمكان قيام كيان فلسطيني حقيقي. ويمكن اعتبار الجدار الفاصل بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، الذي بدأ الجيش الإسرائيلي إقامته، والذي سيقضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، معلماً جديداً بارزاً في هذه الخريطة. أمّا دور الآلة العسكرية الإسرائيلية في تكريس هذا الواقع الجديد، فيلخصه تسفي بريئيل، من كتاب صحيفة "هآرتس"، بقوله: "هكذا يتبلور بناء جدار فاصل على شكل جدار حي يتألف من جنود الجيش الإسرائيلي. إنه 'الجدار' الوحيد الذي يمكنه تحقيق الأحلام الأيديولوجية بالفصل [بين إسرائيل والفلسطينيين]، والمحافظة على المستوطنات في آن واحد. ذلك بأن الجدار العادي الذي يمكن أن يحمي كفار سابا وبات حيفر [في إسرائيل] لا يمكنه أن يحمي، في الوقت نفسه، [مستعمرتي] إفراتا

وكدوميم"، مضيفاً أنه يجري في الأراضي المحتلة "إقامة عشرات من الأحزمة الأمنية حول كل مستوطنة وبلدة فلسطينية".⁽¹⁶⁾

غير أنه يبدو أن المجتمع الإسرائيلي بدأ يتململ من سياسة شارون ويتساءل عن قدرتها على تحقيق الأمن لإسرائيل. وقد حفلت الصحافة الإسرائيلية، منذ بدء الحملة العسكرية، بعشرات المقالات التي شككت في جدوى هذه السياسة، وحذرت من عواقبها، مؤكدة أن من شأن إغلاق الأفق السياسي تبديد إنجازات الحملة وزيادة دوافع المقاومة بين الفلسطينيين. ونختار، كنموذج، مقالة كتبها عوزي بنزيمان في وقت مبكر، جاء فيها:

"أعطت القيادة السياسية الجيش الإسرائيلي الفرصة للانتصار. لكن المعطيات الأساسية، بعد أكثر من ثلاثة أسابيع، بقيت كما هي، على الرغم من الثمن الذي دفعه الفلسطينيون وإسرائيل. هناك، إذاً، حاجة إلى مقاربة جديدة تماماً لتخفيف المواجهة العنيفة، ولاستقرار العلاقات بين الشعبين.

"ما فهمه فريد عصره، يشعيا هو لايبوفيتس، سنة 1967، يفهمه اليوم كثيرون، وبينهم عدد غير قليل من أعضاء الحكومة، وأيضاً من ممثلي الليكود، وهو أن المناطق، بسكانها البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني، هي عبء ثقيل يربك التطور الطبيعي للدولة، وأن بناء المستوطنات خطأ مصيري اشتركت فيه جميع الحكومات الإسرائيلية خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية، وأن الوسيلة لتحرير إسرائيل من الطوق الخانق الذي يلتف حول عنقها هي فصلها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الدولة بحاجة إلى حدود جغرافية وديموغرافية تحدد طابعها، وتحقق رؤيا مؤسسها، وتتيح لسكانها أن يعيشوا نمط حياة طبيعية. وكى نصل إلى هذه النتيجة، على قادة إسرائيل أن يضعوا اقتراحاً يحقق ذلك - يتضمن استعداداً صريحاً لأن تتفوق ضمن حدود 1967 - على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين".⁽¹⁷⁾

استنتاجات

إذا كانت عملية "السور الواقي" فشلت في تحقيق عدد من أهدافها الكبرى، فيجب عدم الاستهانة بالضرر الجسيم الذي ألحقته بالشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، وبالنتائج السياسية التي تحاول تكريسها على الأرض. فعلى صعيد الأضرار المادية، لحق بالبنى التحتية والأملاك الفلسطينية تدمير كبير ربما تطلبت إعادة بنائها عدة أعوام. وقد وصف أحد الضباط الإسرائيليين حجم التدمير بقوله إن المناطق الفلسطينية ستحتاج إلى مشروع إعمار ضخم على غرار مشروع مارشال، الذي طبق في ألمانيا

بعيد الحرب العالمية الثانية، لإعادة إعمار ما تهدم.⁽¹⁸⁾ كما أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لعملية تدمير منظمة أعادته ولا شك أعواماً إلى الوراء، وأثرت سلباً في الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء اقتصاد وطني مستقل. ولا يجوز أيضاً التقليل من شأن الاغتيالات والتصفيات الجسدية والاعتقالات التي طالت عدداً كبيراً من قادة التنظيمات الفلسطينية وكوادرها، بمن فيهم قادة وأعضاء الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، أو من شأن الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف المدنيين. فقد تسببت هذه الاغتيالات والاعتقالات بفقدان الشعب الفلسطيني كفاءات بالغة الأهمية، وأحدثت إرباكاً في نشاط مختلف التنظيمات والأجهزة. غير أن الشعب الفلسطيني برهن عن قدرته على تعويض هذه الخسائر البشرية خلال فترة وجيزة، بشهادة الكثير من قادة العدو، من عسكريين ومدنيين، وبشهادة الكثيرين من الكتاب والصحافيين الذين يعبرون يومياً عن مثل هذه التقديرات على صفحات الصحف وفي وسائل الإعلام الإسرائيلية. وعلى هذا الصعيد تحديداً، وربما كانت هذه هي النتيجة الأهم، اتضح للمجتمع الإسرائيلي أن عملية "السور الواقي" كانت مغامرة عسكرية عبثية، وأنها لم تحقق الأهداف التي وضعت لها. كما يتضح له يوماً بعد يوم أن ما من حل عسكري قادر على تحطيم روح المقاومة الفلسطينية والقضاء على تطلع الشعب الفلسطيني إلى الاستقلال.

وعلى الرغم من التاريخ الدامي الطويل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فإن هذه العملية، بشراستها وعنفها وهمجيتها المتناهية، أضافت بعداً دموياً جديداً إلى علاقات الصراع، معيدة إياه إلى حقيقته الأولى: صراع بشأن البقاء لا هوانة فيه.

على الصعيد السياسي، كان لهذه العملية دلالات خطيرة لا بد من أن تترك بصماتها على أية عملية سياسية قد تنشأ بين الطرفين في المستقبل. لقد كان اتفاق أوسلو اتفاقاً دولياً ذا صفة قانونية وشرعية كاملة وملزمة، وضع الشعبين، أول مرة في تاريخ الصراع، على مسار تسوية شاملة كان مقدراً لها، لو خلصت النيات، أن تفضي إلى إنهائه. غير أن انقلاب إسرائيل الشرس عليه، من خلال استغلال الوضع الدولي الذي نشأ بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتداعياته، واعتبار هذا الوضع "نافذة فرص" انفتحت أمامها لتغيير وضعها الاستراتيجي في المنطقة، لا بد من أن يدفع الفلسطينيين والعرب إلى التساؤل عن جدوى إبرام أية اتفاقات أو معاهدات معها، وعن مدى جديتها تجاه المعاهدات المبرمة. وهذا الانقلاب أكد أن طبيعة المؤامرة والخديعة هي من صلب ذهنية وتكوين هذا الكيان، الذي نشأ بالمؤامرة وتوسع ونما عليها. فقد كان اتفاق أوسلو اتفاقاً قانونياً، أبرم بين حكومة ممثلة للشعب الإسرائيلي وبين سلطة لها صفة

معنوية تمثل الشعب الفلسطيني، وما كان يجوز العبث به تحت ذريعة تبديل الأوضاع والأحوال السياسية في إسرائيل.

ولا بد من تصحيح تصور مغلوط فيه يروجه الكثيرون من دون تمييز، وهو أن أريئيل شارون هو المسؤول الرئيسي عن هذا الانقلاب. لقد بدأ الانقلاب في عهد الزعيم العمالي إيهود براك، وكان هو الذي بدأ المعركة ضد الشعب الفلسطيني عندما تبين له أن الفلسطينيين، شعباً وقيادة، غير مستعدين للقبول بما هو أقل من دولة، وأقل من استقلال، وأقل من حدود 1967. لقد كان هو، وحكومته العمالية آنذاك، من أطلق، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية وطابا، الشعارات المضللة نفسها التي يتبناها شارون الآن: "عرفات هو المسؤول عن الإرهاب"، "لا يوجد شريك فلسطيني للتفاوض"، "الفلسطينيون يريدون تدمير إسرائيل"، "غايتهم الحقيقية كل فلسطين لا الضفة وغزة فحسب" - وهي الشعارات التي مهدت للانقلاب دولياً وإسرائيلياً، وكتلت الشعب الإسرائيلي وعبأته للمواجهة. إن التركيز على شارون وحده يعفي أغلبية القوى السياسية الإسرائيلية من المسؤولية عما جرى، وفي مقدمها حزب العمل، الأب الشرعي لاتفاق أوسلو، الذي ائتلف مع حزب الليكود في حكومة "وحدة وطنية" كان تدمير الاتفاق على رأس برنامجها.

لقد كان إسقاط اتفاق أوسلو يقتضي، بديهياً، إسقاط السلطة الوطنية الفلسطينية التي أتت بموجبه، وإلغاء كل رموز السيادة الوطنية الفلسطينية التي تبلورت إلى الآن، على الرغم من تواضعها. وتبعاً لمنطق شارون، يتطلب ذلك أن تحل محلها سلطة بديلة يحدد مشروعها المتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة سقفها السياسي وسقف صلاحياتها ومهامها وتطلعاتها. وقد حاول شارون، عبر عملية "السور الواقعي"، تغيير الواقع السياسي في الأراضي المحتلة من الأساس، ولذا تطلب الأمر عملية عسكرية ضخمة بهذا الحجم. ويخطئ من يعتقد أن شارون يتصرف من دون رؤية سياسية ومشروع واضح. إن الخطوط العريضة لمشروعه واضحة، على الرغم من أنه لم يعلنه رسمياً بعد: لا دولة فلسطينية؛ لا سيادة فلسطينية؛ حكم ذاتي مرحلي (قد يطول إلى أجل غير مسمى) على جزء من الأراضي المحتلة. ولا شك في أن عملية "السور الواقعي" ستبقى مستمرة إلى أن يحقق هدفه، أو تسقط المقاومة الفلسطينية مشروعها.

ومما لا شك فيه أن تقويم نتائج عملية "السور الواقعي" يجب أن يستكمل بتقويم لتأثيرات الانتفاضة في إسرائيل منذ اندلاعها إلى الآن. وتلك مهمة تحتاج إلى دراسة معمقة. لكننا في الختام نكتفي بتقويم مقتضب يصف حالة إسرائيل بعد مرور عام على تولي شارون الحكم، كتبه أحد المحللين الصحافيين بصيغة تساؤلات موجهة إلى

شارون، ونرى أنه ما زال ساري المفعول، على الرغم من التطورات اللاحقة له:
 "على شارون أن ينجح في اختبار التنفيذ. إلى أي مدى أثبت أسلوبه صحته، وإلى أي مدى لبى التوقعات التي أثارها؟ عليه أن يوضح، لنفسه وللجمهور، لماذا أُلحق الإرهاب الفلسطيني بالجانب الإسرائيلي خلال فترة ولايته خسائر دموية بأعداد غير مسبوقة؟ لماذا تجد الدولة نفسها في عزلة دولية لا نذكر مثيلاً لها منذ سنة 1956؟ لماذا يتدهور الاقتصاد إلى مستوى من الحضيض يضاهاى الانكماش الاقتصادي خلال فترة 1965 - 1967؟ لماذا أصبح شعور الفرد بأنه عرضة للخطر أشبه بالشعور الذي ساد خلال فترة أحداث العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وأصبح الانقلاب المهيمن على الجمهور شبيهاً بالانقباض خلال فترة الترقب التي سبقت حرب الأيام الستة (من دون الانفراج والشعور بالنشوة اللذين ترافقا مع اندلاع الحرب)؟ لقد منح شارون خلال السنة المنصرمة حرية مطلقة في العمل لإنقاذ الدولة من محنتها، بل تمكن أيضاً من تحقيق مطلب الجناح المتطرف في معسكر اليمين بإعادة احتلال مدن الضفة لمجابهة الإرهاب الفلسطيني. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا نرى وضع إسرائيل في صبيحة هذا اليوم أسوأ مما كان عليه قبل عام...؟"⁽¹⁹⁾ ■

المصادر

- (1) رؤوفين بدهتسور، "ميزان وملاحظات على هامشه"، "هآرتس"، 2002/5/1.
- (2) يوئيل ماركوس، "جربوا الجزرة"، "هآرتس"، 2002/5/28.
- (3) فيليكس فريش، "البنية التحتية للإرهاب انتعشت مجدداً"، "يديعوت أحرونوت"، 2002/5/22.
- (4) المصدر نفسه.
- (5) بن كسبيت، "غداة 'السور الواقى'"، "معاريف"، 2002/4/17.
- (6) جدعون ليفي، "عملية تفجيرية - حملة عسكرية - عملية تفجيرية"، "هآرتس"، 2002/5/26.
- (7) المصدر نفسه.
- (8) يوئيل ماركوس، "امتحان النتائج بالنسبة إلى الزعيم"، "هآرتس"، 2002/4/19.
- (9) عوزي بنزيمان، "ها هو يتسلق الشجرة مرة أخرى"، "هآرتس"، 2002/5/7.
- (10) أمير أورن، "السلطة الثانية"، "هآرتس"، 2002/5/10.
- (11) بنزيمان، مصدر سبق ذكره.
- (12) المصدر نفسه.
- (13) "هآرتس"، 2002/5/31.
- (14) المصدر نفسه، 2002/6/1.
- (15) المصدر نفسه، 2002/4/18.
- (16) تسفي بريئيل، "فلسطين في أيدينا"، "هآرتس"، 2002/5/5.
- (17) عوزي بنزيمان، "أعطينا الجيش الفرصة للانتصار"، "هآرتس"، 2002/4/21.
- (18) "يديعوت أحرونوت"، 2002/4/11.
- (19) عوزي بنزيمان، "مسؤولية شارون"، "هآرتس"، 2002/4/28.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>